مشروع سياسة مصر الزراعية
فى عهد النهضة الحديثة

للمهندس الزراعى الدكتور عبد الرزاق صدقى
وزير الزراعة

مركز الزراعة فى اقتصادنا القومى :

أساس الاقتصاد القومى فى مصر كان وما يزال الزراعة ، وسيظل كذلك فى المستقبل ، فإن لدينا حوالى ١٢٠٠ مليون جنيه تستثمر فى الاراضى الزراعية وما عليها من ماشية وأدوات ، أى ما يقرب من ثلثى رأس المال الاهلى ، كما أن ٦٠٪ من السكان العاملين يشتغلون فى الزراعة ، وهم ومن يعولونهم يمثلون نحو ٧٠٪ من مجموع السكان ، والزراعة تغل دخلا قدره ٢٢٤ مليونا من الجنيهات أى ٣٧٪ من مجموع الدخل القومى . فهى بذلك تمثل الشطر الأكبر من رأس المال والعمل الأهلى ، ولها نصيب كبير فى الدخل القومى .

هذا إلى جانب ما للزراعة من نصيب كبير فى نواحى النشاط الاقتصادى الأخرى ، ففى التجارة الخارجية نجد أن صادراتنا من المحاصيل والمنتجات الزراعية تمثل نحو ٩٤٪ من قيمة الصادرات . وفى التجارة الداخلية نجد أن ٥٦٪ من عدد المتاجر يشتغل فى تجارة الحاصلات الزراعية والمنتجات الغذائية ، وهذه المتاجر تستخدم ٤٠٪ من مجموع المستخدمين فى التجارة كما تشترك بـ ٢٥٪ من رأس المال المستثمر فى التجارة أيضا . وفى الصناعة يلاحظ أن نحو ٧٠٪ من عدد المصانع تقوم الصناعة فيه على أساس تحويل المنتجات الزراعية المحلية ، وهذه تستخدم نحو ٧٠٪ من العمال وتمثل ٥٠٪ من رأس المال . وفى الخدمات الأخرى كالنقل والمصارف تساهم الزراعة بجزء كبير من النشاط فيها .

هذا هو منطق الأرقام ، ولكن إذا أدخلنا فى اعتبارنا تلك العناصر الأخرى التى لا يمكن تقديرها كالنيل والتربة والجو والموقع الجغرافى والتقاليد الزراعية الموروثة التى انتقلت إلينا جيلا بعد جيل حتى أصبحت حاسة سادسة عند الفلاح لعجز منطق الأرقام ، ولأخذت الزراعة وضعا يفوق كل حساب .

حالة الإنتاج الزراعى الآن :

إننا مع مايوحيه إلينا هذا الإطار الأخضر الجميل من إمكانيات النجاح والتقدم فإن كفايتنا الإنتاجية فى الزراعة إذا قيست سواء أكان ذلك فى وحدات القوة العاملة أم فى الأرض ماتزال دون المستوى المنشود بكثير . ويمكن الدلالة على مدى الإنتاج بالنسبة لوحدة العمل إذا عرفنا أن الفلاح فى مصر ينتج من المواد الغذائية مايكاد يكفى ثلاثة أفراد فقط ، فى حين أن الفلاح فى بريطانيا ينتج مايكفى ثمانية أفراد ، أى أن الكفاية الإنتاجية للفلاح فى بريطانيا تعادل الكفاية الإنتاجية للفلاح المصرى ثلاث مرات .

هذا من الناحية الإنتاجية للعمل الزراعى . أما من الناحية الإنتاجية للفدان فإن مصر متخلفة فيها عن أقطار كثيرة فى أكثر المحاصيل : فمثلا تبلغ غلة الفدان من القمح فى مصر حوالى ٧٠٪ منها فى هولندا و ٨٠٪ منها فى بريطانيا . وفى الأرز تبلغ حوالى ٧٥٪ منها فى اسبانيا ، و ٨٠٪ منها فى إيطاليا .

هذا إلى جانب أن غلة الفدان فى مصر قد هبطت هبوطا كثيرا استتبعه هبوط فى الإنتاج الزراعى عامة كما هو واضح من الجدول التالى :

متوسط الفدان والرقم القياسى للإنتاج الزراعى

المحصول	متوسط ٩٣٥ و ٩٣٩		متوسط ٩٤٠ ـ ٩٤٤		متوسط ٩٤٥ ـ ٩٤٩	
	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية
القمح (بالاردب)	٥٫٨٠	١٠٠	٤٫٨٩	٨٤٫٣	٤٫٨٢	٨٣٫١
الذرة الشامية «	٧٫٤٥	١٠٠	٥٫٨٠	٧٧٫٨	٦٫٢٧	٨٤٫٢
« الرفيعة «	١٠٫٥٠	١٠٠	٨٫٩٣	٨٥٫٠	٧٫٨٧	٧٥٫٠
الشعير «	٧٫٢٩	١٠٠	٦٫٦٣	٩٠٫٩	٦٫١٩	٨٤٫٩
الأرز (بالضريبة)	١٫٦٦	١٠٠	١٫٣٦	٨١٫٩	١٫٦٩	١٠١٫٨
قصب السكر (بالقنطار)	٧٢٠٫٠٠	١٠٠	٦٣٧٫٠٠		٦١٣٫٠٠	—
الرقم القياسى للانتاج الزراعى	١٠٦٫٣٦	١٠٠	٩٨٫٩٦	٩٣٫٠	٩٧٫٣٠	٩١٫٥

وإلى جانب هذا النقص الواضح فى الإنتاج الزراعى ، فإن هناك فقدا كبيرا فيما تغله مواردنا الزراعية ، وخسارة واضحة لا يحتملها الاقتصاد القومى يسببها فتك الحشرات والآفات الزراعية بالمحصولات ، كما يتضح ذلك من البيان التالى :

بعض الآفات الزراعية وتقدير ما تسببه من خسارة فى المحصول

المحصول	الآفة	الخسارة فى المحصول	
		النسبة المئوية للفقد	متوسط الفقد
القطن :	دودة اللوز	١٠	١٫٠٠٠٫٠٠٠ قنطار
	« ورق القطن	٥	٥٠٠٫٠٠٠ «
القمح :	الصدأ والتفحم	٤—٨	٥٠٠٫٠٠٠ إردب
	حشرات الحبوب المخزونة	٣	٥٠٠٫٠٠٠ «
الذرة :	الثاقبات	١٠	١٫٥٠٠٫٠٠٠ «
	حشرات الحبوب المخزونة	٣	٥٠٠٫٠٠٠ «
الأرز	سوسة الأرز وحشرات الحبوب المخزونة	٣	٥٠٫٠٠٠ ضربة
البصل	التربس والاكاروس وذبابة البصل	٣٣	٢٠٠٠٫٠٠٠ قنطار
القصب	الثاقبات والبق الدقيق	١٠	٥٠٠٠٫٠٠٠ «
البطاطس	دودة درنات البطاطس والحفار ودودة القطن	١٠	٨٠٠٫٠٠٠ «
أشجار الفاكهة	الحشرات القشرية والبق الدقيق وذبابة الثمار	١٠ ج للفدان	٩٠٠٫٠٠٠ جنيه

وتقدر الخسارة الناشئة عن هذه الآفات وحدها بما لا يقل عن ٣٧ مليوناً من الجنيهات سنوياً .

أما ثروتنا الحيوانية فإنها رغم ما تحمله من طاقة النجاح والتقدم مازالت حتى اليوم فى حالة سيئة من الإنتاج ، فمتوسط إنتاج الحيوان من اللبن عند الفلاح يتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ رطل فى العام ، بينما يصل فى المزارع التى تتبع نظم الإنتاج الحيوانى الحديث إلى ٤٠٠٠ رطل فى العام . وفى البلاد التى تعنى بالإنتاج الحيوانى العناية اللازمة يصل المتوسط إلى ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ رطل فى العام . ومن حيث الكفاية التناسلية نجد أن حيواننا الزراعى متخلف جداً عن الحيوان الزراعى فى البلاد المتقدمة سواء من حيث سن النضج الجنسى أو انتظام الولادة ، يضاف

إلى هذا أن ثروتنا الطائلة تكتنفها سحب قاتمة من الأوبئة الفتاكة كالطاعون البقرى والســـل والدودة الكبدية وغيرها مما هو منتشر فى بلادنا انتشاراً مخيفاً يذهب ضحيته عدد كبير جداً من الحيوانات سنوياً ، ولايقدر ما نفقده بسبب النفوق وضعف الإنتاج بأقل من ٣٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً .

هذه حالة الإنتاج الزراعى فى مصر الآن . وهى حالة من التأخر لايمكن احتمالها خصوصاً أن ضغط السكان على مواردنا الاقتصادية فى تزايد مطرد ، حتى لقد بلغ عددهم الآن نحو ١٨٠ ٪ من عدد السكان فى أواخر القرن الماضى أدى ذلك إلى نقص حصة الفرد فى مساحة الحاصلات بمقدار ٢٨ ٪ عما كانت عليه حينئذ رغم كافة الجهود التى اتخذت فى سبيل زيادة الرقعة المزروعة . وقد كان لهذه العوامل أثرها الواضح فى هبوط مستوى المعيشة بوجه عام ، ومستوى التغذية على الأخص . فبينما كان متوسط نصيب الفرد من المواد الغذائية فى سنة ١٩٢٩ نحو ٣٩٣ كيلوجراما وكانت جميعها تقريباً من الإنتاج المحلى نقص هذا المتوسط لنصيب الفرد فى المدة (١٩٣٥ — ١٩٣٩) السابقة لنشوب الحرب العالمية إلى ٣٤٩ كيلوجراما منها نحو ١٠ كيلوجرامات كانت مستوردة وقد استمر نصيب الفرد يهبط حتى وصل إلى ٣٤٤ كيلوجراما سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ كان منها ٢٨ كيلوجراما مستوردة ، واستتبع هذا النقص فى كمية الغذاء نقصاً واضحاً فى نصيب الفرد من البروتين والدهن .

وقد زاد اعتماد البلاد على الاستيراد لسد هذا النقص فى إنتاجنا الأهلى إذ بلغ متوسط مستوردانا السنوية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نحو ٣٫٥ مليون إردب من القمح ، ونحو مليون وربع إردب من الذرة ، و ٧٩ ألف إردب من الشعير ، علاوة على ما تستورده البلاد من الخضر والفاكهة واللحوم ومنتجات الألبان .

ومن كل هذا يتضح أن تزايد عدد السكان يطرد ، وأن ثروتنا الزراعية لاتتزايد بنفس النسبة ، وأن نصيب الفرد من الإنتاج الزراعى فى هبوط منذ بداية هذا القرن أدى إلى هبوط فى مستوى المعيشة بوجه عام ، ونقص خطير فى مستوى التغذية ، واعتماد متزايد على الاستيراد من الخارج لسد النقص فى حاجاتنا من الحبوب والحيوانات واللحوم ومنتجات الألبان .

وهذا الوضع يحتم وضع سياسة زراعية مرسومة الخطط ، واضحة المعالم ، مبينة الأهداف تمتد جذورها فى الأرض التى هى شريان الحياة الأول لهذا الوادى فى السلم والحرب ، وتنتشر فروعها إلى حيث يوجد للاستغلال الزراعى سبيل . سياسة تأخذ فى اعتبارها أن الزراعة ليست مجرد مهنة ولكنها أسلوب الحياة لأغلب سكان هذا الوادى ، وإحدى الدعائم التى يستند إليها صرح التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى نهضتنا الحديثة ، سياسة تقتبس من روح العهد الجديد الثورة على العقبات والتحرر من القيود لتصل إلى أهدافها بالسرعة التى تحقق الغرض منها .

وان فى صدور قانون الإصلاح الزراعى الذى كان من نتائجه وضع حد أقصى للملكية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ضماناً لأية سياسة ناجحة تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج حتى تصل آثارها إلى أكبر عدد من المزارعين ، وتنتشر نتائجها بينهم ، وتحمل الرفاهية إلى أبناء الشعب جميعا .

مشروع سياسة زراعية مستقرة :

إن وضع سياسة زراعية مستقرة أمر تقتضيه ظروف الاستغلال الاقتصادى السليم بصفة عامة ، وهو لمصر أمر تحتمه ظروفها الخاصة من اعتمادها الأساسى على الزراعة ، ومن حاجتها القصوى إلى زيادة الدخل الفردى ورفع مستوى المعيشة الذى وصل إلى درجة من الانحطاط لا يمكن السكوت عليها مع اطراد زيادة السكان زيادة لم تقابلها زيادة تناسبها فى الرقعة الزراعية أو فى ما تنتجه الأرض .

ولا شك أن أول ما يجب أن نفكر فيه هو المبادرة بمشروعات توسيع رقعة الأرض التى تزرع إلى أكبر حد تسمح به ظروف الأرض ، ومصادر المياه ، وكمياتها وأقصى ما نستطيع بذله من مال أو جهد ، متوخين فى ذلك أن نبدأ بأكثر المشروعات يسراً وأقلها نفقة وأقربها منالا ، وهكذا نتدرج مع كل ما تحتمله إمكانياتنا حتى نجابه حاجيات زيادة السكان المطردة ومستوى المعيشة المنشود .

ولكن هذا العمل يتوقف أساساً على مشروعات الرى التى تتولاها وزارة

الأشغال ، وهى تتطلب من الوقت والمال والجهد الشيء الكبير، وهذا هو موضع الاهتمام فعلا . غير أنه مع هذا البناء الأفقى يجب البدء فوراً فى البناء الرأسى بالزيادة الإنتاجية للرقعة الحالية من الأرض واستخراج أقصى ما يمكن أن تغله من كل المصادر المناسبة اقتصاديا . وذلك لما يتميز به هذا البناء الرأسى من سرعة النتيجة ويسر النفقة ، على أن تطبق هذه السياسة الإنتاجية فى كل رقعة من الأرض تضاف نتيجة للبناء الأفقى .

وإننا إذ نضع سياسة زراعية مستقرة نهدف إلى أن يكون لنا دستور اقتصادى زراعى تنفيذى يجمع المبادىء والأهداف والوسائل التى تؤدى إلى استغلال مصادر الثروة الزراعية استغلالا كاملا يحقق معيشة كريمة لأكبر عدد من السكان ، على أن تقوم هذه السياسة على أسس إنتاجية وأسس تنظيمية :

أولا — الأسس الإنتاجية :

١ — زيادة الكفاية الإنتاجية فى الزراعة ٢ — رفع مستوى التغذية
٣ — توسيع نطاق محاصيل التصدير ٤ — تحسين نظم تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية
٥ — تدعيم التصنيع الزراعى .

ثانياً — الأسس التنظيمية :

١ — التخطيط والتنسيق ٢ — البحث العلمى ٣ — اللامركزية
٤ — الإرشاد ٥ — الحملات .

أولا — الأسس الإنتاجية

١ — زيادة الكفاية الانتاجية فى الزراعة :

زيادة الكفاية الإنتاجية فى الزراعة سواء أكانت من المحاصيل النباتية أم من الحيوانية تقوم على عدة فنية أربعة :

١ — البذرة الصالحة : فالأساس الاول لرفع الإنتاج هو البذرة التى تحمل فى تركيبها الوراثى عوامل الإنتاج العالى والصفات المرغوب فيها ، فالواجب أن تتخير لكل منطقة أكثر السلالات ملاءمة لها بحيث تنتج فيها أوفر غلة ، وأن تكون فى الوقت نفسه ذات مناعة لما تستهدف له المنطقة من أمراض وآفات . فقد ثبت أن استخدام هذه البذور المنتخبة عند من استطاع الحصول عليها من كبار الزراع يقفز بالانتاج إلى مستوى كبير يجعل تعميمه يرفع الانتاج العام رفعا يبرر كل جهد ومال يبذل فى هذا السبيل . وأن يتم إكثار هذه السلالات فى مناطق زراعتها ، فنضمن بذلك ملاءمتها لتلك البيئة الخاصة وتيسير توزيعها ونشرها وتركيزها.

ولكن البذرة الصالحة لن يكون لها أثر على رفع الانتاج للعام بالقطر إلا إذا عمم استخدام البذور المنتخبة سواء أكانت نباتية أم حيوانية على أوسع نطاق ممكن لكل مزارع فى القطر ، ولا تقتصر على النطاق الضيق القديم الذى كانت تفيد منه قلة محدودة ممن يجدون طريقهم إلى مراكز التوزيع الرئيسية ، بل على العكس ستسعى الوزارة بهذه البذور النباتية أو الحيوانية إلى الزراع أنفسهم ، وهذا لن يتأتى إلا إذا قفزنا بإنتاج هذه البذور من النسب الضئيلة الحالية التى كانت تتراوح بين ١ر٠٪ و ١٠ ٪ على الاكثر إلى ما يكفى لنشرها فى جميع أنحاء القطر .

٢ — توفير البيئة الصالحة : إلى أن يتسنى للإمكانيات الوراثية التى فى البذرة أن تنطلق على صورة إنتاج عال كما ونوعا يجب أن تتوافر لها البيئة التى تتفق وهذه الإمكانيات على أكمل وجه مستطاع ، ووسيلتنا إلى ذلك :

(١) أساس البيئة الصالحة التربة المناسبة للنبات ، وهى حتى الآن لم تدرس فى مصر الدراسة الكافية التى تهيئها لأقصى إنتاج ، لذلك يجب العمل على تحليل الأراضى فى جميع نواحى القطر ، وبصفة خاصة ماكان منها ضعيف الإنتاج ، والكشف عن أسباب هذا الضعف ، ووصف العلاج والمعاونة على التنفيذ ، إذ أن المشاهد انه توجد داخل رقعة الأرض الزراعية المصرية المحدودة بقع كثيرة لا تصل فى إنتاجها إلى الحد الاقتصادى المرغوب بسبب طبيعتها ووجود أنواع ضارة من الأملاح بها ، يضاف إلى ذلك ماسيتيحه التحليل من بيان ماتفتقر إليه الأرض من عناصر غذاء النبات كمية ونوعا فيتيسر علاجها بإضافة المخصبات المناسبة .

(ب) فى ضوء هذا التحليل ترسم سياسة ثابتة للتسميد بحسب طبيعة الأرض ومطالب النبات الغذائية حتى يتسنى الوصول من خيرة بذرة وخير أرض إلى خير إنتاج . وينبنى على سياسة التسميد هذه اتخاذ كل الوسائل التى تؤدى إلى توفير أنواع الأسمدة المطلوبة بالكميات اللازمة فى أماكن الاستعمال ، كما تتيسر وسائل الحصول عليها عن طريق تسهيل الشراء بالأجل وغير ذلك .

(ج) وإن من أهم عوامل الإنتاج العالى حصول النبات على حاجته المثلى من الماء دون زيادة أو نقصان ، وأن يكون ذلك فى المواعيد المناسبة حتى يتهيأ النمو الكامل . وذلك مع جودة الصرف حتى لا تختنق الجذور فيتدهور الإنتاج . ولتحقيق هذه الحالة المثلى يجب :

١ — أن تقوم وزارة الزراعة بدراسة تفصيلية شاملة للتقنينات المائية لكل محصول ، وعلى ضوء هذه الدراسة تحدد الكمية التى يسمح بها لكل مزارع على أن يحصل على هذه الكمية كاملة فى الميعاد المناسب تماما ، وبهذا يمتنع ما هو مشاهد الآن من مزارع يسرف فى رى أراضيه ، وآخر لا يستطيع الحصول على ما يلزمه لزراعته من مياه فى الوقت المناسب .

٢ — أن تقوم وزارة الزراعة بدراسة تفصيلية شاملة للماء الأرضى وأثره على نمو النباتات وغلتها ليمكن الوصول إلى خير أنواع الصرف وأنسب الأعماق وأقل التكاليف .

(د) ويجب أن تقوم وزارة الزراعة بدراسة خير الوسائل والأساليب التى يمكن اتباعها فى خدمة الأرض بدل هذه الأساليب البدائية التى مازالت تتبع فى تجهيز الأرض وزراعتها الآن .

وتشمل هذه الدراسة بحث وسائل حرث الأرض والتقصيب والتخطيط والاهتمام بالعمل على تحسين الآلات الزراعية البلدية وإجراء التجارب على استخدام الآلات الميكانيكية فى العمليات الزراعية لتقدير أكثرها ملاءمة للظروف المحلية العملية والاقتصادية . وفى حالة العمليات

الزراعية التى لا توجد لها الآلات اللازمة يجب أن تجرى الابحاث على تصميمات جديدة لها أو إدخال تعديلات على الآلات الموجودة منها بحيث تؤدى الغرض المطلوب .

وتجب الافادة بأقصى إمكانيات نتائج البحث العلمى فى إبادة الحشائش لتلافى النقص فى المحصول ، وهو يقدر بنحو ٢٥٪ من الإنتاج .

(هـ) ولا تقل أهمية توفير البيئة الصالحة للنبات عن أهميتها بالنسبة للحيوان الزراعى ، فيجب أن يكون الاستغلال الحيوانى قائما على دراسة مناطق القطر المختلفة دراسة وافية تشمل درجة توفر العلف الأخضر بجميع أنواعه على مدار السنة ، وتوافر بقايا المحاصيل التى تصلح غذاء لها ، وخلو المنطقة من الطفيليات والأمراض الضارة بها ، ودرجة احتمال أنواع الحيوان للظروف الجوية المتباينة حتى نهيء للحيوان الزراعى أصلح الظروف لإظهار إمكانياته الإنتاجية .

(و) يجب أن يستقر فى أذهان المشتغلين بالاستغلال النباتى والحيوانى ما للجو من أثر كبير فى الإنتاج . ولهذا يجب أن تقوم وزارة الزراعة بدراسة جديدة شاملة لتفاصيل هذا الموضوع واستغلال ما يصل إليه البحث فى تقسيم القطر إلى مناطق جوية بالنسبة لمختلف المحاصيل النباتية والحيوانية ، وتركيز سلالاتها الخاصة فى أكثر المناطق ملاءمة لإنتاجها وأقلها ملاءمة للآفات التى تضر بهذه المحاصيل ، كما أن دراسات الجو ستتيح التنبؤ بما ينتظر للمحصول من ظروف مواتية أو معاكسة للإنتاج سواء أكانت هذه الظروف ذات أثر مباشر على النمو والإثمار والنضج أو ذات أثر غير مباشر عن طريق زيادة الآفات التى تضر بالمحصول ، وبذلك يمكن اتخاذ ما تستدعيه الظروف من إجراءات ضرورية .

٣ — تعقب أسباب الفقد والقضاء عليها : تعقب الفقد الذى يصيب النبات والحيوان الزراعى من آفات وأمراض والقضاء عليه فى كافة صوره ومراحله أمر واجب لصيانة ثروتنا الزراعية والحيوانية والإنتاج منهما ، ويكون ذلك بتوفير المناعة الطبيعية الموروثة عن طريق السلالات المنتخبة فى الحيوان والنبات وتركيزها

فى المناطق التى تكفل لها استمرار هذه المناعة ، وجعل مبدأ مقاومة الآفات الحشرية والطفيلية والفطرية هو الإبادة دون الاكتفاء بالعلاج الجزئى ، والبحث عن مكامن الأمراض ومصادر العدوى بها ، والعمل للقضاء عليها قضاء تاما بحملات سريعة فعالة تنجز أغراضها فى وقت محدد ، وتستخدم فيها كافة طرق الاستئصال بادئة بالجهات التى تشتد فيها الاصابات ، واستخدام أحدث الوسائل وأشدها أثراً فى مقاومة ظهور تلك الأمراض والآفات ، ووقاية النبات وحماية الحيوان منها على أوسع نطاق .

٤ — خفض تكاليف الإنتاج : إن جميع الوسائل التى ستؤدى إلى رفع غلة الفدان وزيادة الانتاج ومنع الفقد سيكون لها أثرها فى خفض تكاليف الإنتاج بطريق غير مباشر . غير أن الواجب يحتم تعزيز هذه الخفض بوسائل إيجابية فعالة تؤدى إلى خفض التكاليف الزراعية .

ومن هذه الوسائل التوسع فى استخدام الآلات الزراعية على النحو الذى تتطلبه زيادة الإنتاج ، وهـــذا التوسع فضلا عما فيه من رفع الكفاية الإنتاجية للعمل الزراعى سيؤدى إلى اعفاء الحيوان الزراعى من العمل فى الحقل وتخصيصه لنواحى الإنتاج الحيوانى من لحم ولبن . ويساعد على هذا التوسع قيام هيئات أهلية فى شكل شركات أو جمعيات تعاونية تخضع لرقابة الحكومة وتقوم بتأجير هـــذه الآلات للزارعين أو تقوم بنفسها بهذه العمليات نظير أجور وشروط تحددها الحكومة .

كما تجب دراسة موضوع الأسمدة المنتجة محليا والمستوردة من حيث تكاليف انتاجها وتنظيم استيرادها وحماية المزارعين من الغش فى مكوناتها أو المغالاة فى أسعارها .

ومن العوامل التى تؤدى إلى خفض تكاليف الانتاج العناية بطرق نقل المحاصيل والمواد اللازمة للزراعة بحيث تربط مراكز الإنتاج فى أسواق الاستهلاك بشبكة من الطرق الزراعية . اذ أن للطرق والمواصـــلات أثراً كبيرا فى تشكيل نظام الاستغلال الزراعى ، وفى مدى ما يحققه من كسب .

٢ — رفع مستوى التغذية

مصر بلد زراعى مستكمل لجميع العناصر اللازمة لهذا الفن، ومع ذلك فإن مستوى التغذية بين أهليه على درجة كبيرة من التدهور والهبوط .

فإذا ماحسبنا مايخص الفرد من المواد الغذائية — على فرض المساواة التامة فى الاستهلاك بين الأفراد وهو مالا يحدث مطلقاً — نجد أنه فى الفترة ما بين ١٩٤٩/٤٦ بلغ نحو ٣٦٢ كيلو جراما سنوياً وانخفض فى سنة ١٩٥٠ إلى نحو ٣٤٤ كيلو جراما تعادل ٢٢٠٠ سعر حرارى ، وهو دون القدر اللازم بكثير . وليس أدل على أن هذا القدر لا يتحقق لجميع السكان من انتشار حالات نقص التغذية وأمراض سوء التغذية بين أصحاب الدخول الصغيرة بما فيهم طبقة الفلاحين الذين يقع على عاتقهم إنتاج ماتحتاج اليه البلاد من الغذاء .

ومن المعتقد أن الفلاح ينال من السعرات أقل من الحد الأدنى بمقدار ٢٠٪ رغم كونه ينفق فى مجهوده الجسمانى اليومى قدرا كبيراً من السعرات الحرارية يجعله أحوج ما يكون إلى زيادة نصيبه من السعرات عن الحد الأدنى ، على ان استيفاء حاجيات الفرد من السعرات لا يمكن اعتبارها بحال دليلا على سلامة تغذيته ، اذ لابد من توفر عناصر الغذاء الأخرى كالبروتينات والمواد المعدنية والفيتامينات . وهذه تتوافر فى مواد غذائية دون أخرى . وغذاء الفرد فى مصر شديد النقص من حيث نوعه ومن حيث استيفائه لحاجات الجسم الغذائية ، فالمصرى يكاد يكون محروماً من البروتين الحيوانى الذى مصدره اللحم والبيض واللبن ؛ ونصيبه كذلك من الخضر والفاكهة ضئيل إذا ماقورن بنصيب الفرد من هذه المواد فى البلاد التى اشتهرت بمستوى عال فى التغذية ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول يبين نصيب الفرد سنوياً من الأغذية فى مصر وفى بلاد أخرى (بالكيلو جرام)

الدول	حبوب درنات	بقول	فاكهة	خضر	لحوم	بيض	سمك	منتجات لبنية
مصر	١٨٤	١٣	٣٦	٥٨	١٠	١	٤	٥٥
الولايات المتحدة	١٢٧	٧	٩٠	١١٣	٧٤	٢١	٥	٢٨٩
بريطانيا	٢٢١	٣	٤٣	٥٥	٥٠	١١	٢٧	٢١٣
الدانمرك	٢٤٧	١	٣٨	٦٤	٦٥	٩	١٨	٢٢١

ويتضح من الجدول السابق مدى النقص الغذائى فى نصيب الفرد بمصر من ستهلاك الخضر والفاكهة ، وضآلة نصيبه فى المنتجات الحيوانية من لحم ولبن وبيض وأسماك .

وإذا نظرنا إلى ماتنتجه مصر من الغذاء النباتى سواء أكان يستعمل لاستهلاك الانسان أم الحيوان لوجدنا أن الحبوب تحتل أكبر مساحة بالنسبة للمزروعات الأخرى ، وأن مساحة مايزرع بالخضر والفاكهة صغيرة ونسبتها ضئيلة كما يتضح من البيان التالى :

نوع المحصول	النسبة المئوية من مجموع المساحة المزروعة
حبوب للانسان	٥٠
علف الحيوان	٢١
قطن	١٦
خضار	٣
فاكهة	١
محاصيل غذائية وصناعية أخرى	٩
المجموع	١٠٠

ويبين الجدول التالى مقدار القيمة الغذائية لإنتاج الفدان فى مصر من كل محصول :

المحصول	بروتين بالكيلوجرام	دهون بالكيلو جرام	وحدات حرارية بالمليون سعر
القمح	٧٢	٩	٢٫٢
الذرة الشامية	٨٠	٣٤	٣٫١
الذرة الرفيعة	٩٩	٣٣	٣٫٤
الشعير	٦٢	١٠	١٫٩
الأرز	٧٤	٨	٤٫٠
البطاطس	٩٥	٥	٤٫٠
فول	١٦٠	١٥	٢٫٥
عدس	١٢٠	١١	١٫٨
سمسم	٥٨	١٦٤	١٫٨
فول سودانى	١٤٨	٢٥٠	٢٫٣
بصل	٩٨	١٤	٢٫٨
خضروات أخرى	٥٨	٩	١٫٠
موز	٦١	٢٠	٥٫٣
موالح	٣٦	١٣	٢٫٠
عنب	٢٠	١٠	١٫٧
زيتون	١٦	٢٥٠	٢٫٥
فواكه أخرى	٢٤	٩	٢٫٠

ومن هذه البيانات يتضح أننا نزرع نسبة عالية جداً من أراضينا بالحبوب، ولكن هذه النسبة المرتفة لا تتفق مطلقا مع الأوضاع الاقتصادية السليمة التى تقضى بأن تستغل أراضينا على أحسن وجه ويستخرج منها أقصى ما يستطاع . ومع ذلك فنحن لا نستطيع أن نمس هذه النسبة بأى تخفيض إلا إذا ضمنا مورداً للحبوب الرخيصة فى البلاد المجاورة .

ومما يلفت النظر فى الجدول الخاص بالقيمة الحرارية التى ينتجها الفـــدان أنه يدل على تفوق كل من محصول الأرز والبطاطس عن باقى الحبوب فى هذه الناحية، ولهذا يجب التوسع فى زراعة هذين المحصولين فى المناطق الملائمة لهما، وتحسين إنتاج الفدان منهما، ومكافحة الآفات والحشرات فيهما، حتى يكثر انتاجهما ويصبح فى متناول الطبقات الفقيرة من المستهلكين .

وإن معالجة مشكلة إنتاجية استهلاكية بهذا الحجم تقتضى منا اتخاذ الوسائل التالية :

١ ــ زيادة إنتاج الوحدة من العمل والأرض والحيوان زيادة سريعة نفاذة الأثر ، وهذا فى الواقع هو الميدان الأول لبذل الجهود على النحو الذى سبق توضيحه فى التحدث عن رفع الكفاية الإنتاجية فى الزراعة .

٢ ــ النظر فى نسبة توزيع المساحات المزروعة من كل محصول ، وتعديل الدورة الزراعية وفق ما تقتضيه حاجاتنا الغذائية على ضوء القيمة الغذائية لإنتاج الفدان ، دون الإضرار بميزاننا التجارى .

٣ ــ أما عن الخضر والفاكهة فنحن ننتج مقادير ضئيلة جداً منها لا تتناسب مطلقاً مع حاجاتنا الغذائية ، وهذا مما أدى بأسعار الخضر والفاكهة إلى الارتفاع إلى مستوى جعلها بعيدة عن متناول سواد الشعب . ولهذا يجب العمل على زيادة المساحة المزروعة منهما ليس فقط حول مراكز الاستهلاك الكبرى ، ولكن بحيث تتغلغل فى مختلف نواحى القطر ، فان ما نستهدفه من رفع مستوى تغذية السكان وتوفير الأغذية الواقية التى يحافظون بها على مستوى عال من الصحة لأجسامهم يتطلب الإكثار من إنتاج الخضر والفاكهة حتى تصبح فى متناول أصحاب الدخول الضئيلة من السكان .

٤ ــ أما الإنتاج الحيوانى فان ضغط السكان على الموارد الزراعية يحول دون زيادة عدد الحيوانات، ولهذا لا يمكن تحويل أى جزء من الأراضى المزروعة حبوبا إلى زراعة العلف ، كما لا يمكن تحويل جزء من الحبوب المخصصة لاستهلاك الإنسان إلى استهلاك الحيوان . ولهذا كان الأساس السليم الذى يجب أن نتبعه هو رفع إنتاج الوحدة الحيوانية حتى يكون التوسع فى تربية الحيوان فى المستقبل مبنياً على أساس سليم .

كما يجب أن نرجع بتربية الحيوان إلى الغرض الأصلى منها وهو إنتاج المحاصيل الحيوانية اللازمة للاستهلاك بدلا من تربية الحيوان لاستغلاله فى العمل الزراعى فحيوان العمل بحالته الراهنة فى مصر ينافس الإنسان فى قوته ، إذ أن ما يستهلكه الحيوان من أعلاف لإنتاج العمل يجب أن يتحول إلى لحم ولبن وبيض ما دام ممكنا للآلات الزراعية أن تؤدى أعمال الحقل المطلوبة ، ويجب أيضا العمل على تقليل نسبة حيوانات النقل والركوب التى تصل إلى ربع مجموع الوحدات الحيوانية حتى يكون هناك مجال أوسع لتربية حيوان اللحم واللبن ويكون ذلك بتيسير سبل النقل والمواصلات الميكانيكية .

٥ — ولا بد لنا من دراسة مدى اكتفاء البلاد ذاتيا بإنتاجها الغذائى وأهمية ذلك واضحة جلية فى ظروف الحرب ، فالواجب يقضى بأن تعد اليوم البلاد نفسها بسياسة إنتاجية تفى بحاجاتها فى كافة الظروف .

والجدول التالى يبين مقدار استهلاك الفرد فى اليوم محسوبا بالوحدات الحرارية ونصيب الإنتاج المحلى منها ، والنسبة المئوية بينهما فى كل بند من بنود الغذاء :

الجـــدول

النوع	مجموع المستهلك بالسعر للفرد فى اليوم	المنتج محليا بالسعر للفرد فى اليوم	نسبة الناتج المئوية إلى المستهلك
الحبوب	١٦٦٢	١٤٩٢	٩٠
الإنتاج الحيوانى	٢٢١	٢٠٠	٩٠
البقول	٩٨	٥٨	٥٩
الخضر والفاكهة	١٠٢	٩٤	٩٢
مواد أخرى	٢٥٤	٢٢١	٨٧
	٢٣٣٧	٢٠٦٥	٪ ٨٨

ومن هذا يتضح أننا لم نصل إلى حد الاكتفاء الذاتى فى أى بند من بنود الغذاء وهذه حقيقة يجب أن نعمل على ضوئها حين نرسم سياستنا الانتاجية بحيث تكون تلك السياسة من المرونة بدرجة تسمح بسهولة فى ظروف الحرب بتوفير غذاء السكان من إنتاج البلاد ، وتشير الى ضرورة العمل على حسن استغلال مواردنا

من أرض وحيوان وقوة بشرية لرفع الإنتاج بما يسد هذا النقص ، بل يزيد الإنتاج بدرجة تسمح برفع المستوى الغذائى لغالبية أفراد الشعب حتى تتحسن حالتهم الصحية ويرتفع مستواهم الإنتاجى .

٦ — يجب أن تقوم وزارة الزراعة بدراسة علاقة الإنتاج الزراعى بالتغذية دراسة تفصيلية تشمل خير المنتجات الزراعية لغذاء الانسان والحيوان ، وكيفية تجهيزها والدعاية لها ونشرها ، وتكييف الزراعة على هذا الأساس بحيث تتضمن الكفاية الغذائية كما ونوعا إلى جانب رفع المستوى الاقتصادى للإنتاج .

٣ ـ توسيع نطاق محاصيل التصدير

طالما ترددت الشكوى من اعتماد الاقتصاد المصرى على محصول واحد هو القطن للتصدير رغم ما يتعرض له القطن من تقلبات عنيفة فى المحصول والأسعار ، وما يجره من قلة استقرار للدخل الزراعى ، واضطراب فى الميزان التجارى للبلاد .

وقد آن لنا أن نعمل على علاج هذه الحالة غير المستقرة ، ولا يكون ذلك الا بنقل الزراعة المصرية من طور الزراعة الخفيفة إلى طور التكثيف فى الزراعة وزيادة تنويع الإنتاج بحيث تنتج البلاد محاصيل أخرى على نطاق يسمح بالتصدير منها إلى جانب القطن ، ويكون الطلب عليها أكثر استقرارا والحصول على الدخل منها مضمونا حتى يخف ماتعانيه البلاد من مشكلات القطن ولا يصبح وحده مصدر حصولنا على النقد الأجنبى والمورد الوحيد الذى ندفع منه قيمة الواردات .

وأول محصولات يجب النظر إليها من حيث صلاحيتها للتصدير هى الفاكهة ، وأقرب الأسواق إلينا هى السوق الأوربية ، والجدول التالى يوضح مقدار صادرات العالم إلى أوربا فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية من أنواع الفاكهة التى تجود فى مصر خاصة :

جدول يبين صادرات العالم إلى البلاد الأوربية من أهم أنواع الفاكهة
(بآلاف الأطنان المترية)

السنة	البرتقال	الليمون	الموز	العنب	الزبيب	رقم قياسى للصادرات العالمية
١٩٤٧	٩٠٠	١٠٦	٣٩٠	٥٥	١٣٦	٧٠
١٩٤٨	١٠٥٠	١٥٥	٤٧٠	٨٥	٢٣٣	٨٣
١٩٤٩	١١٣٠	١٨٩	٥٥٠	١٢٠	٢٢٦	٨٥
١٩٥٠	١٣٦٠	١٩٠	٦٤٠	١٥٠	٢٤٦	٨٩

ومن الجدول السابق يتضح أن الصادرات العالمية من الفاكهة فى تزايد مطرد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وأن الطلب عليها فى أوربا يزداد سنة بعد أخرى. ومع هذا الطلب المتزايد على الفاكهة فى الأسواق الأوربية فان مصر ـ دون دول البحر الأبيض المتوسط ـ لا تشترك فى التصدير إلى تلك الأسواق من الفاكهة بنصيب يذكر ، كما يتضح ذلك من الجدول التالى :

جدول يبين صادرات بلاد البحر الأبيض المتوسط من العنب والموالح
كنسبة مئوية من الصادرات العالمية سنة ١٩٥١/٥٠

اسم البلد	البرتقال	الليمون	العنب	الزبيب
مصر	٠٫٠٢	٠٫٠٤	—	—
ليبيا	—	—	١٫٧٠	—
تونس	٠٫٩٠	٠٫٦٠	٠٫٠٥	—
مراكش	٨٫٥٠	٠٫٨٠	٠٫١٠	—
الجزائر	١٠٫٥٠	١٫٧٠	٣٫١٠	—
أسبانيا	٢٦٫٨٠	٨٫٦٠	١٠٫١٠	٠٫٣٠
فرنسا	١٫٧٠	١٫٥٠	١٥٫٣٠	٠٫١٠
إيطاليا	١٢٫٤٠	٧٨٫٣٠	١٧٫٨٠	—
اليونان	٠٫٢٠	—	٣٫٨٠	٦٫٩٠
تركيا	٠٫١٠	—	٠٫٨٥	٦٫٣٠
سوريا	٠٫٢٠	٠٫٢٠	٠٫١٠	—
لبنان	٠٫٦٠	١٫٠٠	٠٫١٠	—
إسرائيل	٨٫٩٠	٠٫٣٠	—	—
قبرص	٠٫٩٠	٠٫٩٠	١٫٠٠	٠٫٤٠
المجموع	٧١٫٧٢	٩٣٫٩٤	٥٣٫١٠	١٤٫٠٠

وليست فرص تصريف الخضر فى الأسواق الأوربية بأقل من فرص تصريف الفاكهة ، فالجدول الآتى يبين مقدار ما تستورده بعض الدول الأوربية من الخضر المختلفة فى فترة ما قبل الحرب وفى سنتى ٥٠ و١٩٥١ :

جدول يبين واردات الخضر لأهم الدول الأوربية المستوردة
(بالألف طن متري)

الدول المستوردة	متوسط ١٩٣٤ — ١٩٣٨	سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٥١
المملكة المتحدة	٤٤٦٫٢	٤٧٣٫٣	٤٩٠٫٣
ألمانيا	٢٨١٫٥	٢٧٩٫٠	٢٩٦٫٢
فرنسا	١٥٢٫٦	٢٢٧٫٣	١٦٠٫٠
سويسرا	٥٢٫٦	٦٣٫٤	٦٧٫٣
بلجيكا ولوكسمبرج	٤٤٫١	٥٤٫٥	٥٤٫٧
النمسا	٣٥٫٩	٢٩٫٦	٢٣٫٤
هولندا	١٣٫٥	١٥٫٧	١٣٫٩
دول أخرى	٨٫٩	٦٫٤	٨٫١
الجملة	١٠٣٥٫٣	١١٤٩٫٢	١١١٣٫٩

ويدل ماسبق بيانه من واردات أوربا من الفاكهة والخضر على أهمية هذه الأسواق وإمكانيات تصدير هذه المنتجات الزراعية الهامة إليها ، كما يتضح لنا أن بلاد البحر الابيض المتوسط تشترك بأكبر نصيب فى التصدير لهذه الاسواق الهامة فى الوقت الذى تتخلف مصر من بينها عن هذا الميدان مع ماتتميز به ظروفها الزراعية من انتظام الرى وخصوبة التربة واعتدال المناخ على مدار السنة ، وهو مايهيىء للمحاصيل المصرية فرصة السبق فى النزول إلى الاسواق العالمية مبكرة عن بلاد كثيرة كإيطاليا واسبانيا وفرنسا وتركيا واليونان فيتيح ذلك للإنتاج المصرى سوقا لامنافسة فيها ، وظروفا يجب استغلالها فى التصدير إلى تلك الاسواق ، كما أنه يمكن أن يكون لمصر مجال كبير فى تصدير حاصلات أخرى إلى جانب الخضر والفاكهة كالأزهار المقطوفة ، والنباتات العطرية والطبية ، والمحاصيل الصناعية الأخرى فيعود ذلك على المنتجين بالربح الوفير .

لذلك يجب أن نبادر فورا باتخاذ الخطوات الآتية :

١ — دراسة الاسواق التى يحتمل أن تكون مجالا اقتصاديا لتصريف حاصلاتنا الزراعية بحيث تشمل هذه الدراسة مطالب تلك الاسواق منها ،والاوقات التى يشتد الطلب فيها على تلك الانواع ، والمواصفات المطلوبة لها بواسطة الملحقين التجاريين والزراعيين ، وطريق إيفاد بعثات تجارية لاستكشاف إمكانيات هذه الاسواق .

٢ — إنشاء مراكز مصرية فى أهم مناطق الإنتاج والتصدير تكون مجهزة بأحدث وسائل الخزن والتهيئة والتعبئة لإعداد هذه الحاصلات إعدادا مناسبا للأسواق ، وتكون تحت إشراف الحكومة وإرشادها ، وتأسيس أداة فعالة للإشراف على عملية التصدير فلا يسمح بتصدير أى منتجات إلا بعد التحقق من مطابقتها للمواصفات المطلوبة وختمها بخاتم حكومى يدل على ذلك ،لأن هذه هى الوسيلة الوحيدة الفعالة التى تضمن تكوين اسم تجارى ممتاز والمحافظة عليه بما يشجع الإقبال على استيرادها .

٣ — انشاء أداة فعالة لاستقبال منتجاتنا فى تلك الأسواق تعمل على ترويجها وتصريفها والدعاية لها وتكون أداة الاتصال بين المنتجين فى مصر والتجار فى الخارج وتقوم بتنظيم الاستيراد بما يتناسب مع حاجة الطلب .

٤ — تنظيم الإنتاج المحلى بما يكفل الوفاء بمطالب تلك السياسة التصديرية على ضوء مطالب الأسواق المستوردة ،وتوفير كل أسباب نجاح الحاصلات المطلوبة بإيجاد التقاوى اللازمة وإكثارها ، واستخدام خير الوسائل للإنتاج الممتاز نوعا .

٥ — وضع النظم الكفيلة بالنهوض بوسائل النقل السريع بين مراكز الإنتاج ومحطات التعبئة وموانى التصدير ، وذلك بإنشاء الطرق الزراعية وإيجاد عربات النقل المناسبة والبواخر التى تقوم بتوصيل المنتجات إلى أسواق الاستهلاك دون الإضرار بصفاتها .

٤ — تحسين نظم تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية

إن عناية البلاد بالعمل على زيادة الإنتاج الزراعى يجب أن تقرن بالعناية بتصريفه على أكمل صورة مستطاعة ، فإن مستوى معيشة الزراع لا يعتمد على كمية إنتاجهم ونوعه وصفاته فحسب ، بل يعتمد بصفة أساسية على مقدار ما يدره عليهم من اجمالى الدخل من الزراعة وصافى هذا الدخل .والزراعة المصرية تجارية الطابع

ما فى ذلك ريب ، يتجه الكثير من منتجاتها الحقلية والحيوانية إلى الأسواق، ومع ذلك فإن هناك بدائية واضحة فى أساليب التسويق الريفى وتخلفا ظاهراً فى اعداد الحاصلات له وفروقا شاسعة بين مايحصل عليه الزارع ثمنا لحاصلاته وبين ما يتقاضاه التجار من المستهلكين ثمنا لهذا الإنتاج . ولابد من إصلاح كل ذلك وتنظيم الجهاز التسويقى والإشراف على إدارته بحيث يؤدى كل ذلك إلى النهوض به ويشجع على زيادة الإنتاج .

ونظرا لكثرة عدد صغار الزراع وقلة إنتاج كل منهم بما لا يسمح لهم وهم فرادى بالتمتع حين بيع محصولاتهم بقوة فى المارسة تتوازن مع قوة كبار التجار فيها وزيادة تكاليف عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والنقل والبيع للانتاج الصغير، وجب أن نعمل على تجميع الانتاج وتسويقه جماعيا واجراء العمليات السابقة عليه حتى يصير منخفض التكاليف مجزى. الربح ، معينا على تحسين دخل الزراع . ويجب أن تكون لنا سياسة تسويقية فعالة تهدف إلى تحقيق الأغراض الآتية :

١ — الحد من تعدد الوسطاء بين المنتجين والمشترين للاستهلاك .

٢ — العمل بكافة الوسائل على خفض تكاليف التسويق .

٣ — منع الفقد فى الإنتاج الزراعى حتى يتم التسويق .

٤ — تنظيم الأسواق الريفية والمركزية وزيادة إشراف الحكومة عليها ، وتنظيم تدفق السلع عليها تيسيرا للتموين المنتظم وحدا من تقلبات الأسعار .

والوسائل المؤدية إلى تحقيق تلك الأهداف تشتمل على ما يلى :

١ — العمل على تجميع الإنتاج الصغير فى وحدات كبيرة فى مناطق إنتاجه وتسويقها جماعيا عن طريق جمعيات تعاونية زراعية تتكون من صغار الزراع واتحادات تعاونية زراعية تضم تلك الجمعيات .

٢ — قيام الجمعيات السابقة واتحاداتها التعاونية بالخدمات التى يقوم بها الوسطاء من التجار .

٣ — وجوب العناية بوسائل نقل الإنتاج الزراعى والحيوانى إلى الأسواق وتوفير وسائل النقل الحديثة السريعة مع العمل على خفض تكاليف نقل وتجهيز أدواته بما يضمن سلامة نقل المحصولات ومنع العطب فيها بين مراكز الإنتاج ومناطق الاستهلاك .

٤ — وضع المعايير والمواصفات لمختلف المنتجات الزراعية لإيجاد لغة موحدة يمكن التعامل على أساسها وتتخذ أساسا فى إبراز صفات الجودة وتقدير الأسعار طبقا للمواصفات .

٥ — إنشاء أسواق منظمة تحت الإشراف الحكومى تلحق بها أماكن صالحة للخزن من صوامع وثلاجات وغيرها تتوافر فيها وسائل صيانة المحصولات إلى حين تصريفها .

٦ — إيجاد هيئات لإحكام المزايدة فى الأسواق الكبيرة كأسواق الغلال والخضر والفاكهة . وكذلك للبت فى المنازعات المتعلقة بتعبير المحاصيل وتعيين رتبها ومطابقتها للمواصفات ووجود فرازين فنيين يحددون الرتب فى الأسواق محافظة على حقوق الزراع الصغار .

٧ — توحيد الموازين والمكاييل ووحدات التعبئة وتعيينها بالنسبة للمحصولات المختلفة حتى تتخذ مقياسا موحدا فى تقدير الكميات وأسعارها .

٨ — أن يكون للحكومة فى الأسواق المحلية والرئيسية مندوبون لتقصى أحوال السوق وأنبائه وإذاعة أخباره وحركة التعامل فيه بين المنتجين بطريقة سريعة منتظمة عن طريق الإذاعة والنشرات والصحف اليومية حتى يمكنهم تتبع أنباء الأسواق والعمل على هديها فى تنظيم شحن منتجاتهم للتسويق .

٩ — كما تجب دراسة الأسواق المحلية والخارجية دراسة مستفيضة مفصلة يستنير بها الزراع والمصدرون ويستفيدون منها فى تسويق إنتاجهم .

١٠ — العمل على إرشاد جمهرة المستهلكين إلى القيم الغذائية للمنتجات المختلفة حتى يكون طلبهم عليها مبنيا على حاجتهم الغذائية لها بحيث يصبح الطلب على المنتجات وتقدير أسعارها متناسبا مع قيمتها الغذائية .

١١ — تنظيم التسويق بما يكفل الوفاء بحاجيات الصناعات الزراعية من إعداد للمنتجات الخام اللازمة لها وتصريف إنتاجها المصنوع فى الداخل والخارج .

١٢ — الدعاية الواسعة النطاق فى الأسواق الخارجية لمحاصيل التصدير المصرية بما يكفل زيادة الطلب عليها ورواجها وتحسين أسعارها ، وتدعيم مركزها فى تلك الأسواق ، وقيام الحكومة بإرشاد المصدرين لخير الطرق فى إعداد محاصيلهم وتعبئتها وشحنها للأسواق الخارجية ، وأن يتم ذلك تحت إشراف الحكومة فإن إحكام هذه العملية يرفع من سمعة مصر التجارية ويزيد إقبال الأسواق على منتجاتها .

٥ ـ تدعيم التصنيع الزراعى

إن حاجة مصر إلى حث الخطى فى طريق التطور الصناعى الذى بدأته منذ ١٩٣٠ عاما لا يسمح بالجدال. فإن ضغط السكان وازدحام الريف بهم وهبوط مستوى دخلهم وانتشار التعطل عن العمل بينهم، كلها عوامل تدفعنا إلى بذل أقصى الجهود فى الأخذ بيد حركة التصنيع فى البلاد . غير أننا نؤمن بان النهضة الصناعية لابد أن تكون وليدة النهضة الزراعية . وان التقدم الزراعى وما يحمله من إمكانيات التنويع والتكثيف وحسن استغلال الأرض وما يترتب عليه من فائض الانتاج الزراعى هو الذى سيحدد المجال الصناعى ويكيف اتجاهاته .

فالتقدم الزراعى يتيح فرص التقدم الصناعى بما يوفره من مواد أولية تستطيع الصناعة أن تعتمد عليها فى التوسع ، كما أنه يخلق أنواعا من الطلب تستدعى قيام صناعات كثيرة مثل إنتاج الأسمدة والآلات الزراعية وصناعة المستحضرات الطبية لعلاج الحيوان ووقايته وصناعة مواد الأعلاف ، فضلا عن أن توسيع نطاق اقتصادنا الصناعى عن طريق نشر الصناعات الزراعية كمعامل الألبان ومصانع الجلود والزيوت النباتية والسمن الصناعى والحلوى وغيرها لا يحتاج إلى رءوس أموال ضخمة ، ومن ثم يكون تمويلها أيسر تدبيرا .

ولا شك أن الصناعة المصرية ستظل إلى وقت طويل تعتمد على السوق المحلية فى تصريف منتجاته ، وأن مستوى الاستهلاك المحلى فى مصر الزراعية يتوقف إلى حد كبير على القوة الشرائية للزارعين وهم السواد الأعظم للشعب ، وقوتهم الشرائية الحالية من الضآلة بحيث لا يمكن أن تعتمد عليها نهضة صناعية يكون لها أثر ملموس فى الاقتصاد القومى العام فكلما ارتفع مستوى الدخل عند الفلاحين وزادت قدرتهم الشرائية كلما زاد الطلب على المنتجات الصناعية وازدهرت الصناعة. فصناعة النسيج مثلا يمكن أن تتضاعف اذا ما تيسر للفلاح أن يشترى جلبابا آخر إلى جانب جلبابه المهلهل . وقس على ذلك فى أكثر صناعات الاستهلاك .

واننا نؤمن فى نفس الوقت بان التقدم الزراعى تتوقف سرعته وقوته على تطور الصناعة ، ذلك أن وجود الصناعات سيمتص محليا الفائض من الإنتاج الزراعى ، ويعمل على تحسين أسعاره وتجويد صفاته وتركيز إنتاجه والاستفادة من مخلفاته

ولهذا كله فاننا ننظر إلى تشجيع الصناعات الزراعية ونشرها فى صميم الريف كهدف أساسى من أهداف السياسة الزراعية ، ويكون ذلك بالتوسع فى الصناعات القائمة وبإنشاء صناعات جديدة .

ولابد أن تكون للبلاد سياسة قومية فى التصنيع تقوم على أسس سليمة تضمن للصناعة استقرارا واستمرارا ونهوضا مطردا ، وللوصول إلى ذلك يلزم ما يأتى :

١ — قيام لجنة من الإخصائيين ببحث شامل للوضع الحالى للصناعات القائمة من حيث مدى توافر المواد الخام اللازمة لها والأحوال المحيطة بها ، والظروف التى يجب توافرها لتساعدها على النجاح والازدهار . على أن تحدد الحكومة على ضوء هذه الدراسة أنواع الصناعة الواجب تدعيمها وتشجيعها حتى تكون محل رعاية الدولة وعنايتها لتبلغ ما ترجوه البلاد لها من التوسع والنهوض ويتحقق ما ترجوه منها من توفير الرخاء العام .

٢ — قيام الخبراء بدراسة علمية فنية مستفيضة لمستوى الكفاية الانتاجية فى الصناعة القائمة تتخذ أساسا للعمل على تعزيز ما يمكن النهوض بكفايته الانتاجية منها والتخلى عن تدعيم القائم منها على أسس مصطنعة لا يرجى معها قيام تلك الصناعات على أسس وطيدة ، مع العمل على أن تقوم الصناعة على أسس عصرية اقتصادية ، إذ توجد فى البلاد صناعات كثيرة متخلفة منها مضارب الأرز ومعاصر الزيوت ومطاحن الحبوب وغيرها ، فهذه ليست مستكملة لمستلزمات الصناعة الفنية والانتاج الاقتصادى ، وهذا ما لا يتفق والاقتصاد القومى .

٣ — القضاء على بعثرة المؤسسات الصناعية فى وحدات صغيرة منحطة الانتاج باهظة التكاليف ، والعمل على تأسيس الصناعة بجعلها وحدات انتاجية كبيرة تقوم فى انتاجها على آلات عصرية وإدارة فنية حتى يمكن خفض التكاليف المصنعية للوحدة ورفع مستوى الجودة فتزدهر الصناعة ويزداد إنتاجها وتكون أداة فعالة للنهوض بمستوى دخل المنتجين للمواد الخام وخفض الأسعار بما ييسر الحصول على السلع الكافية للمستهلكين .

٤ — انشاء صناعات محلية للمنتجات الحيوية التى لا تستغنى البلاد عنها والتى تستورد منتجاتها كلها أو جلها من الخارج فى الوقت الحاضر والتى يكون لتعذر استيرادها أو امتناع ورودها للبلاد — كما يحدث فى أوقات الحرب مثلا —

أثر خطير على الكيان الانتاجى العام . ومن أمثلتها صناعة الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والفطرية ، ومبيدات الحشائش ومادة الد . د . ت وبعض العقاقير والأدوية الهامة خصوصا ما تتوافر له المواد الخام فى مصر وما تتيسر ظروف الإنتاج له محليا .

٥ — خلق صناعات يدوية عائلية فى مناطق القطر المختلفة والعمل على نشرها فى مناطقها بما يلائم ظروف كل منطقة من حيث توفر الخامات ومقدرة الأهالى على اتقانها ومزاولتها ، وبحيث تكون من الصناعات التى تعتمد فى انتاجها على الأيدى العاملة الكثيرة ولا تكون من الصناعات التافهة التى لا تدر على القائمين بها من أفراد الأسر الريفية دخلا مقبولا يساعد على النهوض بمستوى معيشتهم ، فصناعة السجاد مثلا من الصناعات اليدوية التى تستوعب عمالا كثيرين وتجزى المشتغلين بها عن مجهودهم ،ولها من الطابع المحلى ما يكفل انتشارها .

٦ — العمل على إنشاء الصناعات التى تقوم على المتخلفات النباتية والحيوانية ، فمصر بلد لا تحتمل موارده المحدودة ما نراه من تهاون فى الافادة بكل ما لدينا من متخلفات .

فالمواد التى تتخلف عن كثير من الصناعات الزراعية كصناعة السكر وعصر بذرة القطن وغيرها ومتخلفات السلخانات والقش الناتج من المحصولات الزراعية ونحوها مواد تقوم عليها فى البلاد الناهضة صناعات ناجحة كصناعة الورق ،وصناعة الأسمدة العضوية ، وصناعة الكحول ، وكثير من الصناعات الكيماوية التى تنهض معتمدة على الاستفادة بأقصى الإمكانيات الاقتصادية للمنتجات الزراعية والحيوانية فى تصنيع البلاد .

٧ — العمل جهد الإمكان على تصريف موادنا الخام بعد تحويلها إلى مصنوعات قابلة للتسويق سواء أكان ذلك عن طريق تصنيعها تصنيعا كاملا أو تصنيعها تصنيعا جزئيا حسب ما تسمح بذلك أقصى الطاقة فى التصنيع المحلى وحالة الطالب على تلك المواد فى الخارج فيجب العمل مثلا على جعل أكثر انتاج البلاد من القطن وغزل الكتان خيوط غزل صالحة للتصدير ، بدلا من تصديرهما أليافا خاما ، ففى ذلك عون لنشاط الصناعة المحلية وخلق لمجال كبير يستخدم فيه الكثير من الأيدى العاملة المصرية ، وتستغل الأموال المحلية الراكدة بما يعود على البلاد بتحسين الدخل وتعميم الرخاء .

ثانيا — الأسس التنظيمية

١ — التخطيط والتنسيق :

التخطيط فى يقيننا بالنسبة للإنتاج الزراعى لابد أن يشمل مايأتى :

أهداف ـ سياسة ـ دراسة ـ مشروعات ـ تنفيذ ـ متابعة النتائج .

والأهداف المقصودة يجب أن تكون محدودة المعالم تحديدا كاملا واضحا فى ضوء فلسفة معينة منشودة ودراسة شاملة مستفيضة ، على أن تكون تلك الأهداف نصب أعين المسئولين دائما فى خطوات التنفيذ وكافة مراحله . وأهداف سياستنا الزراعية هى زيادة الدخل القومى والعمل على مايكفل اطراد هذه الزيادة مع حسن التوزيع بين السكان بما يحقق الرفاهية والخير لهم جميعا .

والسياسة يجب أن تكون دستورا عمليا مكتوبا نلتزمه فى غير جمود ونسير عليه فى مرونة بحيث يمكن إعادة النظر فى تلك السياسة من حين إلى حين لتعديلها وفق ماتمليه الظروف والأوضاع الصحيحة حتى تحقق مارسمناه لأنفسنا من أهداف .

وسياستنا الزراعية تقوم على استغلال الطاقة الإنتاجية إلى أقصى حدودها الاقتصادية للحصول على أكبر إنتاج يحسن مستوى الاستهلاك دون إسراف ولا تقتير ، مع تصدير جزء وافر من هذا الإنتاج تحصل به البلاد من الخارج على مايلزمها من معدات للإنشاء والتجديد والتعمير .

وتحقيق هذه السياسة يكون عن طريق دراسة شاملة دقيقة يقوم بها الفنيون المتخصصون الذين مارسوا هذا العمل علما وعملا ووقفوا على دخائله ودقائقه ، لا الادعياء غير المتخصصين ، وأن تكون الدراسة على أساس الواقع الفعلى وعلى ضوء الخبرة المكتسبة سواء أكانت محلية أم مستمدة من تجربة البلاد الأخرى ، كما يجب أن تكون هذه الدراسة مبنية على البيانات الصحيحة ، مستفيدة مما يستحدثه التقدم العلمى من نظريات وما يسفر عنه من اكتشافات ومخترعات .

وعلى هدى هذه الدراسة توضع المشروعات محدودة المعالم والتفصيلات ، متضمنة الميزانيات الخاصة بتكاليفها وإيراداتها المنتظرة ، المباشرة منها وغير المباشرة ، مع بيان طرق تمويل هذه المشروعات ووسائل تنفيذها وخطواتها وتحديد

المدة التى تتطلبها مراحل التنفيذ . والتنفيذ يجب أن يتم على أساس توفر أدوات الإنتاج بمستوى عال من الكفاية الإنتاجية والمقدرة الإدارية ، وأن يقوم بروح معنوية وطنية قوية مشربة بالرغبة الصادقة لخدمة الصالح العام .

كما يجب أن يوضع نظام لتتبع نتائج تلك المشروعات تتبعا منتظما علميا يستهدف درس التقدم ومقداره ومداه ، ويتبين منه مدى مايظهر فى مراحل التنفيذ الفعلى من نواحى النقص حتى يمكن تداركها وتلافيها على ضوء مايكتسبه القائمون على العمل من خبرة ، وبذلك نكفل لهذه المشروعات نجاحا محققا مع الاقتصاد الواجب فى الوقت والنفقات .

ولابد أن تقوم المشروعات على أساس تنسيق دقيق شامل للعمل واتجاهاته المتعددة فى كيان موحد يكفل تساندها وتعاونها وتكاملها للوصول إلى الغرض منها جميعا فى أمد موقوت . فخطة زيادة الإنتاج الزراعى بمافيها من استغلال للموارد الزراعية رأسيا وأفقيا يجب أن تنسق بحيث يمكن التوفيق بين ما يمكن أن يتم منها فى الزمن القصير وبين مايحتاج منها إلى المدى الطويل ، وأن تهيء إنتاج البلاد على أساس الأفضلية النسبية لنواحى الاستغلال الاقتصادى مع توفير المرونة عند تشكيل منواله بحيث يسمح للبلاد بالانتقال إلى الاكتفاء الذاتى فورا حين تدعو الضرورة إلى اتباع ذلك .

وأن يتوافر فى التنسيق ربط خطة الإنتاج بالأهداف التى تنشدها البلاد من النهوض بمستوى التغذية الشعبية مع الحصول على أكبر قدر من السعرات الحرارية ومكونات الغذاء الأخرى من كل وحدة مساحية مستغلة بأقل النفقات ، وأن تنسق خطة التوسع الإنتاجى للتموين والحد من استيراده مع وضع خطة محدودة للتوسع فى التصدير يقوم إلى جانبها عمل حاسم لتنظيم الاستهلاك المحلى واتباع سياسة للتقشف تؤدى إلى توفير جزء من الإنتاج القومى وتخصيصه للتوسع البنائى والتجديد والتعمير ولا تسمح باستنفاد دخل البلاد كله فى الاستهلاك أسوة بالبلاد المتقدمة التى تعمل لتدعيم بنيانها الاقتصادى وتنفيذ برامجها الإنشائية وحفظ كيانها والسير فى طريق الانتعاش والتقدم . والبلاد التى تستهلك كل ماتنتجه مواردها لا يمكن أن تجد فائضا من إنتاجها تخصصه لتدعيم مواردها الإنتاجية وتوسيع مجالاتها الاقتصادية .

وتنسيق الخطط جميعا على أساس الفهم السليم للروابط بينها مع وضعها وترتيبها بما يمنع تعارضها عند التنفيذ مع تقديم الأهم منها على المهم والرئيسى منها على الفرعى لا يقل أهمية عن التخطيط بذاته حتى تتضافر أطراف السياسة القومية على تحقيق الأهداف . فمجالات العمل كلها جزء لا ينفصل عن الكيان القومى فى كلياته وأجزائه ، ويتحتم علينا أن يكون التناسق متوافرا بين تخطيطنا للزراعة القومية وتخطيطنا فى المجالات الأخرى ومنها التعليم والصحة والنهوض الاجتماعى . فالكفاية الإنتاجية للعامل الزراعى ليست إلا محصلة لمستواه الصحى والتعليمى كما أن الخدمات العامة من تعليم وصحة وغيرها ومدى استفادته منها يتوقف على مستوى دخله .

٢ ـ البحث العلمى:

لا يمكن أن تقوم للانتاج الزراعى قائمة إلا على أساس من العلم الواسع والبحث المتصل والتجربة الدقيقة . وإذا كان هذا هو الحال فى جميع بلدان العالم المتقدم فما أشد حاجة مصر إلى ذلك ، وهى التى تحتم عليها ظروف ضيق الموارد وتكاثر السكان أن تتبع الحكمة الكاملة فى استغلال تلك الموارد ، وأن تصل فى انتاجها إلى حد الكمال حتى تحقق لأهلها مستوى مناسباً كريما من العيش ، وحتى تضمن استقراراً واستقلالا اقتصاديا يتيح لها مكانها اللائق بين الأمم ، ولهذا يجب :

١ ـ أن تستقر فى يقين الأمة أهمية العلم والعلماء ، وأن ينتشر بين الأفراد وعى علمى يتيح لها استيعاب نتائج البحث العلمى وتقديره ، بل تكوين إدراك علمى يستخدمونه فى تبين المشكلات والوسائل والنتائج ويخلق فيهم المرونة الفكرية بقبول منطق النظريات العلمية وتطبيقاتها العملية فيقبلون على اتباع الأساليب العلمية فى الانتاج .

٢ ـ أن توفر الدولة للبحث العلمى وللباحثين العلماء كل معونة مادية وأدبية بكل سخاء وتقدير حتى تكفل للعلماء استقراراً يكرسون فيه جهدهم للبحث واستنباط الوسائل وحل المشكلات .

٣ ـ العمل على أن يتجه البحث العلمى اتجاها أساسياً إلى المشكلات التى تمس الاقتصاد القومى مع تقديم الأهم منها على المهم فيبدأ بدراسة المشكلات التى لها أثر مباشر على الإنتاج العام قبل غيرها .

٤ — اتصال رجال البحث بالمحيط الإنسانى والإنتاجى للتعرف على مشكلاته والتوفر على دراسة أسبابها ، وبحث أحسن الطرق لحلها وتشخيص العلاج الناجع لها . كما يجب أن يتصل من تعترض سبيل انتاجهم العقبات والصعاب برجال البحث ويستعينون بهم فى حلها . وفى ذلك لا يجوز أن يقوم رجال البحث فى الزراعة مثلا بعملهم بمعزل عن ظروف الريف والبيئة التى يدرسون مشاكلها الزراعية . كما يجب أن تتهيأ للفلاحين الفرص التى يتصلون فيها برجال البحث الزراعى ويفضون اليهم بمصاعبهم الإنتاجية حتى يقوموا ببحث أسبابها وطرق حلها .

٥ — ويجب ألا يعتبر البحث منتهياً إلا بعد تطبيقه على أوسع نطاق ، ويظهر أثره فى رفع الإنتاج العام . فلا يقتصر مجاله على المعمل ولا يقف عند بابه . ولا يعتبر العالم قد نجح فى بحثه إلا عندما تعم الاستفادة بنتائج أبحاثه بتطبيقها لدى المنتجين . ولا بد أن تخرج النتائج إلى حيز التطبيق فور التأكد من نجاحها والتثبت من فائدتها . فنتيجة الأبحاث رهينة بتعميم تطبيقها وسرعته ، واستمرار البحث هو مدارج النهوض والتحسين . ولا بد أن يظهر انعكاس التقدم العلمى فى النهوض السريع بالريف وبمستوى معيشة الفلاحين .

٦ — أن يكون مقدار العون المادى وعدد الباحثين متناسبا مع حجم المشكلة المراد بحثها وأهميتها ، فكم من جهود ضاعت وأبحاث فردية لم تظهر لها جدوى لأن المشكلة أكبر من أن يتناولها فرد واحد أو يكفل دراستها وحلها نزر يسير من المال كما يجب إيجاد التناسق بين هذه الأبحاث حتى يتحقق الغرض منها على الوجه الأكمل .

٧ — الاتصال الوثيق بالأبحاث الجارية فى البلاد التى تقدمتنا فى البحث العلمى خصوصا ما تتشابه مشاكلها مع ما نواجهه من المشاكل ، والعمل على أن تصل نتائج البحث الينا حالما يتم الفراغ منه هناك أولا بأول . ولا بد لنا من سياسة تتبع فى إرسال البعثات العلمية تكون متفقة مع حاجة البلاد والعمل على الاتصال المستمر بمراكز البحث الخارجية عن طريق الرحلات والزيارات العلميـــة والمؤتمرات وحلقات البحث والدراسة سواء بالتوجه اليها أو دعوتها إلى بلادنا .

٣ ـ اللامركزية :

للاضطلاع بتنفيذ تلك البرامج فى الأقاليم والاشراف على تحقيق أهداف السياسة الزراعية لدى جميع الزراع يجب أن يكون العمل على أساس نظام من اللامركزية

فى التنفيذ . فالزراعة هى طابع القطر وطبيعته ولا يتسنى خدمتها من مركز واحد فى مقر الوزارة . ولا بد أن تكون وزارة الزراعة ممثلة فى كل إقليم بمختلف نواحى البحث والنشاط بحيث يكون هذا التمثيل وذلك النشاط فى شكل يلائم طبيعة الإقليم وظروفه الزراعية ويفى بحاجاته الزراعية فيه وذلك بأن يكون فى كل إقليم :

١ — معمل لأبحاث التربة يقوم بفحص مكوناتها ودراسة أسباب الضعف فى إنتاجها ووصف المناسب من العلاج لها ، وذلك بصفة دورية مستمرة ويضطلع بدراسة التسميد فى المنطقة وإتاحة نتائج الدراسات للزراع للاسترشاد بها فى استصلاح أراضيهم والمحافظة على خصوبتها ورفع إنتاجها . كما يقوم بفحص عينات الأسمدة وكشف الغش فيها .

٢ — معمل لتحليل الأغذية المحلية يقوم ببحث مكوناتها وتحليل الألبان ومنتجاتها لتقدير نسبة الدهن بها ، والكشف عن وجود البكتريا الضارة بها ، إلى غير ذلك من النواحى خدمة للمنتجين والمستهلكين ومنعا للغش .

٣ — محطة لتعميم استعمال التقاوى المنتقاة والعمل على نشرها لدى جميع الزراع ، والإشراف على إكثارها لديهم واعدادها للتوزيع على المزارعين فى المنطقة . وتكون المحطة مزودة كذلك بآلات الغربلة وفحص البذور .

٤ — مركز لتحسين السلات من الحيوانات الزراعية المنتجة منها للحم واللبن والبيض والصوف تزود بالطلائق الممتازة ووسائل التلقيح الصناعى منها الاستفادة بأقصى إمكانياتها فى تحسين الإنتاج الحيوانى .

٥ — مركز لوقاية الحيوان الزراعى بتحصينه ضد الأمراض بإبادة الآفات الحيوانية والتخلص من الطفيليات بكافة الوسائل العلمية السليمة ، ويقوم كذلك بعلاج الحيوانات المريضة ويزود بمعمل لفحص العينات التى يتطلبها تشخيص الأمراض ووصف العلاج .

٦ — وحدة لإبادة الحشرات والأمراض التى تفتك بالمزروعات أو تصيبها بنقص فى الثمرات ، تقوم بتخليص المنطقة من الآفات والأمراض واتخاذ التدابير الكفيلة بوقاية المزورعات منها .

٧ — مركز ارشاد زراعى يكون رجاله صلة بين البحث العلمى وتطبيق نتائجه فى حقول الزراع ويقدم لهم المعونة الواجبة لحل مشاكلهم فى الإنتاج والتسويق .

ويكون فى نفس الوقت مركزا لتدريب فتيان وفتيات القرية على وسائل الإنتاج الحديثة وتفهمهم مزايا اتباعها بما فى ذلك صناعة الألبان وتربية الدواجن واستخدام الآلات الحديثة فى الزراعة إلى غير ذلك .

ولما كانت الوحدات الزراعية تحقق بعض أغراض نظام اللامركزية هذا وجب أن تكون هذه الوحدات فى المراكز السابق ذكرها مستوعبة فى كيان عام موحد يضمن استيفاء حاجيات الزراعة فى مناطق القطر من الخدمات الإنتاجية المذكورة .

ولابد أن يقسم القطر كله إلى مناطق وأن تستوفى احتياجات هذه المناطق من المراكز الزراعية المذكورة ، ويمكن أن يكون تقسيم القطر فى هذا الشأن متمشيا مع التقسيم الإدارى ، على أن يحدد عدد المراكز الزراعية ومواقعها وفقا لحاجة المنطقة إليها وطبيعة العمل فيها . فمراكز تحسين الإنتاج الحيوانى مثلا تنشأ فى القرى ، إذ أن طبيعة هذا النوع من الانتاج تستلزم أن تكون القرية محورا لتحسينه فى حين يمكن أن تنشأ معامل التحليل فى المديرية وهكذا .

وان فى اتباع ذلك النظام اللامركزى ضمانا لسرعة تنفيذ البرامج ودقتها وشمولها لجميع نواحى الزراعة فى الريف . وفى اتباعه تحرر من النظم البيروقراطية بما فيها من جمود ومضيعة للوقت والجهود .

٤ — الإرشاد :

لما كان نجاح تلك السياسة الزراعية يتوقف على التعاون الكامل بين الأداة التوجيهية الحكومية والأداة التنفيذية المحلية وقوامها الزراع أنفسهم ، فان أهمية الارشاد الزراعى تظهر واضحة فى تقوية روح التعاون بين وزارة الزراعة وبين سكان الريف عموما والمشتغلين منهم بالانتاج الزراعى على وجه خاص . ولاشك فى أن مانستهدفه من النهوض بأساليب الزراعة وما نعمل له من رخاء الفلاحين يتطلب تكوين وعى زراعى بين المشتغلين بالزراعة والمنتمين إليها والمتصلين بها ، ولا يتحقق ذلك على الوجه الأكمل إلا عن طريق إرشاد الزراع وتدريبهم . ويجب أن يكون الإرشاد فعالا مجديا ، يستند إلى المنطق والإدراك والاقناع وحسن التوجيه ، ويعتمد على أن يعم الشعور بالواجب والرغبة الصادقة فى ادائه ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان الإرشاد روحا أكثر منه أسلوبا تعليميا . ولابد

من أن يصل الإرشاد إلى كل فرد فى الريف وأن يفيد منه فيعمل به لا عن رهبة من قانون زراعى أو عقوبة مقررة ولكن عن رغبة فى تحسين انتاجه وزيادة دخله واقتناع بجدوى مايقدم له من معونة فى النهوض بمستوى معيشته . ولا يكون ذلك إلا عن طريق العمل المجدى لا مجرد الكلام الذى يسمعه الفلاح فلا يقتنع به ولا يعمل بهديه .

والذى نريده من الإرشاد الزراعى أن يكون شاملا يعين الزراع على تفهم مشاكلهم ويساعدهم على حلها وأن يكون مطبوعا بالطابع الإقليمى بحيث يناسب حاجة مناطق القطن الزراعية ، وأن يقوم به زراعيون متخصصون لهم من الخبرة والدراية والإلمام بأحوال كل منطقة مايجعل منهم أداة فعالة فى رفع مستوى الزراعة فى مناطق عملهم، وأن تتوفر فيهم روح العمل للمصلحة العامة ، وأن يكونوا على اتصال دائم برجال البحث والدراسة فى الزراعة يأخذون منهم أطيب نتائج البحوث والدراسات ويوصلونها إلى الفلاحين أولا بأول ، وأن تتخذ من الوسائل ما يكفل تجديد معلوماتهم ووقوفهم على أحدث نتائج البحث والدراسة .

ولا بد أن يدعم كل ذلك بترغيب الزراع على اتباع مايسدى إليهم من ارشادات وأن يسند الإرشاد بالتدريب على العمليات الفنية الزراعية تحت إشراف المرشدين وأن تبحث مشاكل الزراع فى مواطنها وأن تقدم لهم مع المعونة الفنية بعض المساعدات المادية التى تعينهم على تنفيذ حلولها . فلا جدوى من دعوتهم إلى تحسين إنتاجهم من المحاصيل والحيوان الزراعى دون أن تصحب ذلك إتاحة وسائل تحقق ذلك لهم فى صورة مادية ملموسة كتوفير البذور المنتقاة لزراعتهم وتسهيل خدمات الطلائق المنسبة لتحسين حيوانهم .

ولا يمكن نصحهم باستخدام الآلات الزراعية الحديثة إلا بتوفيرها بين أيديهم وتدريبهم على استعمالها حتى يتيسر لهم أن يلمسوا فائدتها .

ولتحقيق هذا يجب :

١ — لكى يتيسر للإرشاد سبيل نجاحه فى الريف المصرى ويؤتى نتائجه المرجوة منه، وهى على جانب كبير من الأهمية والخطورة ، يجب أن يكون قائما بذاته ، مستقلا عن نظام التفتيش الزراعى الحالى الذى يضطلع بوصف أساسى بمهام تنفيذ القوانين الزراعية وأعمال الحيازة والاستيلاء مما يجعل من غير المستحب إدماج

أعمال الإرشاد التى تنبنى على المصادقة والمعاونة والثقة والتفاهم عن رغبة واختيار فيه .

٢ — أن تتخير وسائل الإرشاد التى تتفق وحالة المزارع المصرى ، وتتمشى مع عقليته ومستواه الثقافى ، ولانجد أجدى فى ذلك من استخدام الأفلام السينمائية التى توضح له فى بساطة ويسر وبصورة مستمدة من بيئته وطريقة تفكيره فتصل بذلك إلى إقناعه بكل فكرة جديدة أو طريقة مستحدثة تزيد من كفاية إنتاجه .

٣ — كما يجب استخدام وسائل الإيضاح العملية بتنفيذ ماندعوه إلى اقتباسه بطريقة عملية كذلك يراها بنفسه ويلمس نتائجها . وكذلك بزيادة ثقافته عن طريق تدريبه تدريبا عمليا على الوسائل الانتاجية الحديثة بشكل يتضح له منه إمكان قيامه بما ننصحه به ، ويلمس فائدة ذلك بشكل واضح .

٤ — كذلك لانجد فى إقناعه وسيلة أحسن من تخير بعض أفراد يمثلون المجموع فى حالتهم المالية والثقافية مع توفر روح الاستجابة للتقدم ومعاونة هؤلاء معاونة مباشرة فى تطبيق الطرق المستحدثة فى الانتاج الممتاز ومواصلة المعاونة حتى تظهر نتائجها فتبدو فائدتها للجميع ، ويدركون أن فى استطاعتهم القيام بما قام به زميلهم الذى لم يكن يختلف عنهم فى شىء سوى استعداده واستجابته للوسائل التقدمية فى الإنتاج .

٥ — الحمـــلات :

فلسفة العمل المعتمد على الحملات تقوم على أنها خير السبل لقتل الروتين والتخلى عن الجمود فى الأداة التنفيذية . واتباع نظام الحملات هو الوسيلة السريعة الفعالة لأداء العمل فى حزم وقوة وفى وقت قصير . ويجب أن يتبع نظام الحملات بحيث :

١ — تكون تعبئة القوى فى اتجاه واحد وتكتيل الجهود لإتمام أغراض كل حملة على أكمل صورها .

٢ — أن نحدد الهدف ومجال العمل ، فإذا كان هدفنا القضاء على أمراض النبات أو آفات الحيوان فلا بد أن نحدد كذلك فى أى المناطق نبدأ وإلى أيها ننتهى على أساس برنامج واضح المعالم .

٣ — أن تحمل الحملات فى طياتها التوقيت الزمنى بحيث يبدأ العمل فى وقت معين وينتهى فى أمد محدود .

٤ — أن تعمل للانتهاء من المهمة الموكولة إليها بشكل كامل يستوعب كل مجال.

٥ — أن تتوفر فى الحملة النواحى التنظيمية من وجود قاعدة يبدأ العمل منها فى مختلف الاتجاهات وفى دائرة معينة وبكامل العدة والعتاد .

٦ — أن تنظم الحملات بشكل دورى ، فهذه حملات موسمية منظمة للقضاء على الآفات فى مواسم ظهورها وفى مناطق وجودها ، وتلك حملة لإبادة الحشائش فى أهم محاصيلها ، وهذه حملة لإبادة الحشرات فى أماكن وجودها وهكذا .

٧ — أن يكون أساس الحملات تحقيق الأهداف تحقيقاً كاملا وليس جزئيا ، وأن تقضى على العلة قضاء مبرما لا رجعة له وفق الخطة التى تتمشى مع طبيعة كل هدف على حدة .

٨ — أن تترك هذه الحملات أثرها فى الأساليب والطرق والأدوات والمعدات فى مناطق نشاطها ما يضمن متابعة العمل ونجاحه ودوامه .

* * *

هذه هى الأهداف الأساسية لهذه السياسة الزراعية ووسائل تنفيذها ، وهى تأخذ فى اعتبارها جميع الفرص التى تتيحها الزراعة ، وتعمل على زيادة الكفاية الإنتاجية وتنويع الإنتاج الزراعى وتطعيمه بمحاصيل تساعد على رفع مستوى الغذاء وزيادة التصدير ، وتستفيد من الميزات الكبيرة التى تتمتع بها من حيث الموقع الجغرافى وخصوبة التربة والجو والعوامل الفنية المتوفرة ، كما أنها تدخل فى اعتبارها التحويل الصناعى كعامل هام فى رفع الكفاية الإنتاجية فى الزراعة وإيجاد التوازن بين أسعار الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية .

وما من شك فى أن مشروعات تنويع الإنتاج الزراعى وتكثيفه وتدعيمه بالصناعات الزراعية ستؤدى إلى حسن استغلال الطاقة البشرية وامتصاص الفائض من الأيدى العاملة فى الريف ، وبذلك تفتح أبواب الرزق لمن يستغنى عنهم من العمال بسبب منافسة الآلات فى المدن والريف ، كما أنها ستفتح مجال العمل أمام المتخصصين من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة من زراعيين ومهندسين وتجاريين فتخف البطالة المقنعة وغير المقنعة ، فيتحقق بذلك رفع القدرة الشرائية للسكان جميعا ويزيد الدخل الأهلى ، وتنتشر الرفاهية ويعم الرخاء وتنهض مصرنا النهضة الجديرة بها وتتبوأ مكانها اللائق بها بين الأمم .